



ووفدا من الصليب الأحمر.



رئيس الوزراء خلال استقباله وفدا من أهالي الخان الأحمر

استقبل أهالي الخان الأحمر وممثلي الصليب الأحمر

مصطفى يوجه بتوفير ما أمكن من احتياجات التجمعات البدوية في مواجهة مخططات التهجير

دعا للضغط الدولي لوقف جرائم الاحتلال بحق الأسرى

وبحث مصطفى مع رئيس بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جوليان ليريسون، وممثل اللجنة في فلسطين، جوليان شاساني، تعزيز التعاون المشترك، خاصة تكثيف التدخلات الميدانية في قطاع غزة، وتوسعة رقعة المستشفيات الميدانية، وإدخال الأدوية والمستلزمات الطبية، والضغط باتجاه إخلاء الجرحى الذين يحتاجون إلى علاج خارج القطاع. كما بحث الاجتماع، الذي عُقد في مكتب رئيس الوزراء أمس الاثنين، بمشاركة وزير الصحة ماجد أبو رمضان والتنمية الاجتماعية سماح حمد، تكثيف الجهود المبذولة لوقف الإجراءات الاحتلالية بحق الأسرى، خاصة الأطفال وكبار السن والنساء، وما يتعرضون له من انتهاكات ممنهجة وتعذيب جسدي ونفسي، وتفشي الأمراض الجلدية، وحجب الخدمات الصحية، وسوء التغذية. إلى ذلك، استعرض المجتمعون حجم التدخلات القائمة في المناطق المستهدفة، والحاجة إلى تعزيز عمليات الاستجابة الطارئة لمساعدة المواطنين، خاصة في مناطق شمال الضفة الغربية والمناطق المستهدفة بإرهاب المستوطنين وإجراءات الاحتلال، لا سيما عمليات الهدم والإخلاء القسري.

بمتابعة احتياجات أهالي في القطاعات الصحية والتعليمية والزراعية والطاقة المتجددة، بما يعزز صمود المواطنين وتمسكهم بأرضهم رغم الانتهاكات المتواصلة. وحذر مصطفى من خطورة المخططات الاستعمارية، وعلى رأسها مشروع "E1"، الهادف إلى فصل القدس عن محيطها الفلسطيني في الضفة الغربية وتقطيع أوصال الجغرافيا الفلسطينية، بما يقوض فرص إقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافياً. وجدد تأكيد مواصلة التحرك السياسي والدبلوماسي والقانوني لحشد أوسع دعم عربي ودولي لأهالي الخان الأحمر، وفضح سياسات الاحتلال الهادفة إلى تهجير السكان لصالح التوسع الاستيطاني. وأكد اللقاء أهمية تكثيف الجهود الرسمية والشعبية والحقوقية والإعلامية لحماية الخان الأحمر، وتعزيز صمود سكانه، وإبقاء قضيتهم حاضرة أمام المجتمع الدولي في مواجهة مخططات الاحتلال والاستيطان. دعا إلى مزيد من الضغط الدولي لوقف جرائم الاحتلال بحق الأسرى خاصة الأطفال والنساء وكبار السن

رام الله- الحياة الجديدة- بحث رئيس الوزراء محمد مصطفى، أمس الاثنين، في مكتبه برام الله، مع وفد من الخان الأحمر، سبل تعزيز صمود الأهالي في مواجهة مخاطر التهجير القسري واستهداف الاحتلال والمستعمرين المتواصل، بحضور رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان مؤيد شعبان، ورئيس سلطة الأراضي علاء التميمي. واستعرض اللقاء الأوضاع الصعبة التي يعيشها أهالي الخان الأحمر والتجمعات البدوية المحيطة، في ظل تصاعد الاعتداءات والإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى تفرغ المنطقة من سكانها الأصليين، ضمن مخططات استعمارية تستهدف تغيير الواقع الجغرافي والديمقراطي في محيط القدس، مؤجّهًا في الوقت ذاته مختلف جهات الاختصاص بتوفير كل ما أمكن من احتياجات أهالي التجمع لتعزيز صمودهم. وأكد رئيس الوزراء أن قضية الخان الأحمر والتجمعات البدوية تمثل أولوية للحكومة، مشدداً على مواصلة توفير الاحتياجات الأساسية والخدمات الضرورية، ودعم برامج التشغيل والمشاريع التنموية، إلى جانب توجيه الجهات المختصة

من الخان الأحمر إلى البحر الميت..

مشروع استعماري لإعادة رسم جغرافيا الضفة



رام الله- وفا- معن الريمائي- يقف تجمع الخان الأحمر البدوي، شرقي مدينة القدس المحتلة، مجدداً في قلب معركة الوجود الفلسطيني، بعد أن أعاد وزير المالية في حكومة الاحتلال المتطرف بتسليل سموتريتش الدفع نحو تنفيذ مخطط إخلائه وتهجير سكانه، في خطوة تتجاوز حدود استهداف تجمع سكاني صغير لتطال مستقبل القدس ووحدة الجغرافيا الفلسطينية بأكملها.

ففي أعقاب قرار المحكمة الجنائية الدولية السعي لاستصدار مذكرة اعتقال بحق، وقع سموتريتش أمراً فورياً بإخلاء التجمع، قبل أن تعلن سلطات الاحتلال إقامة بؤرة استيطانية جديدة على بعد نحو 60 متراً من مدرسة الخان الأحمر، إلى جانب مستوطنتي «معاليه أوميم» و«كفار أوميم».

غير أن القرار، بحسب مراقبين وأهالي المنطقة، لا يمكن عزله عن مشروع استيطاني قديم تسعى إسرائيل من خلاله إلى استكمال مخطط «القدس الكبرى» الممتد حتى البحر الميت، عبر إحكام الطوق الاستيطاني حول القدس من جهتها الشرقية وربط الكتل الاستيطانية ببعضها، بما يؤدي عملياً إلى فصل شمال الضفة الفلسطينية عن جنوبها وتقويض إمكانية إقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافياً.

خلال تفعيل أدوات المساءلة الدولية وممارسة ضغوط حقيقية على إسرائيل لوقف سياسات التهجير القسري، إلى جانب تعزيز صمود السكان ودعم وجودهم على الأرض وإعادة تدويل قضية الخان الأحمر باعتبارها اختصاراً حقيقياً لفاعلية القانون الدولي وقدرته على حماية المدنيين تحت الاحتلال.

وأشار إلى أن الخان الأحمر يواجه منذ سنوات أوامر هدم وإخلاء بحجة البناء غير المرخص، رغم رفض سلطات الاحتلال منح الفلسطينيين تراخيص للبناء في المنطقة. وقد تحولت القضية عام 2018 إلى محور اهتمام دولي واسع بعد التحذيرات الأوروبية والأممية من مخاطر التهجير القسري، واعتبار نقل السكان في الأراضي المحتلة انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي قد يرقى إلى جريمة حرب.

ورغم الضغوط المتواصلة وإقامة عدد من البؤر الاستيطانية الجديدة خلال الأعوام الأخيرة على أراضي التجمع، ما زال أهالي الخان الأحمر يتمسكون بأرضهم، مدركين أن المعركة تتجاوز حدود قريتهم الصغيرة. فالخان الأحمر، وإن بدا تجمعاً متواضعاً على الخارطة، يقف اليوم عند مفترق مصيري لا يتعلق بمستقبل سكانه وحدهم، بل بمستقبل القدس ووحدة الضفة، وبإمكانية الحفاظ على ما تبقى من فرص لإقامة دولة فلسطينية مستقلة وملتصقة.

وأضاف: "نعيش حالة خوف وترقب دائمة، وكثير من الأهالي ينامون بملابسهم وأحذيتهم تحسباً لأي اقتحام مفاجئ. هذه الأرض ولدنا وترعرعنا فيها، ومن الصعب أن نغادرها مهما كانت الضغوط".

ويرى مدير دائرة النشر والتوثيق في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان أمير داود أن الدفع نحو إخلاء الخان الأحمر يشكل تصعيداً استيطانياً خطيراً يندرج ضمن سياسة الضم الإسرائيلية الرامية إلى تفرغ محيط القدس من الوجود الفلسطيني واستكمال فصل الضفة الغربية جغرافياً.

وقال: إن الاحتلال يسعى إلى استغلال المناخ الدولي الراهن والانشغال العالمي بالأزمات والحروب لفرض وقائع نهائية على الأرض، لافتاً إلى أن منطقة "E1" التي يقع الخان الأحمر ضمنها تمثل إحدى أكثر المناطق حساسية استراتيجياً في الضفة الغربية.

وأضاف أن ما يجري لا يقتصر على الخان الأحمر فحسب، بل يأتي ضمن سياسة أوسع تستهدف التجمعات البدوية والرعوية في الأغوار ومحيط القدس ومسافر يطا وغيرها من المناطق الفلسطينية، بهدف السيطرة على المساحات المفتوحة وإفراغها من سكانها الأصليين.

وأكد داود أن المطلوب اليوم تحرك سياسي وقانوني ودبلوماسي عاجل يتجاوز بيانات الإدانة التقليدية، من

وقلق مستمرين خشية وصول جرافات الاحتلال في أي لحظة لتنفيذ عمليات الهدم والتهجير، مشيراً إلى تشكيل فرق حراسة ليلية ونهارية وتنظيم فعاليات دعم شعبية للحفاظ على وجود الأهالي في أراضيهم. وأشار إلى أن الظروف الحالية أكثر تعقيداً مما كانت عليه عام 2018، عندما نجحت الضغوط الشعبية والدولية في تعطيل مخطط الهدم، في ظل تصاعد الانتهاكات الإسرائيلية في مختلف المناطق الفلسطينية وتراجع الاهتمام الدولي نتيجة الانشغال بالأزمات والحروب الإقليمية.

ويؤكد أهالي الخان الأحمر أن مطالبات الصمود يجب أن ترافق مع توفير مقومات البقاء. فالقرية التي تعتمد بصورة رئيسية على تربية الأغنام تواجه تضييقاً متواصلاً من قبل المستوطنين الذين يمنعون الرعاة من الوصول إلى المراعي، فيما يجرم السكان منذ سنوات طويلة من فرص العمل في المنطقة الصناعية القريبة، ومن حق البناء والتوسع الطبيعي، إضافة إلى استهداف المشاريع الإنسانية والخدماتية.

المواطن محمد أبو داهوك، الذي ولد في الخان الأحمر عام 1955، يقول إن التجمع قائم قبل احتلال الضفة والقدس بسنوات طويلة، مؤكداً أن الهدف من تهجير السكان يتمثل في الاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي الممتدة بين القدس والبحر الميت.

ويكتسب الخان الأحمر أهمية استثنائية بسبب موقعه الاستراتيجي. فالتجمع الذي يضم نحو 45 عائلة، يبلغ عدد أفرادها قرابة 320 مواطناً، ويحتوي على مدرسة ومسجد وعيادة صحية، لا يبعد عن المسجد الأقصى المبارك سوى 12 كيلومتراً. ومع إغلاق الاحتلال المداخل الشمالية والجنوبية والغربية للقدس، باتت المنطقة تمثل المنفذ الشرقي الأخير الذي يربط الفلسطينيين بمدينة القدس، ما يجعل السيطرة عليها خطوة مفصلية في مشروع عزل المدينة عن محيطها الفلسطيني.

ويقول رئيس المجلس القروي في الخان الأحمر عيد خميس، إن مخطط التهجير الحالي يمثل امتداداً لمشروع استيطاني بدأ منذ احتلال الضفة الغربية عام 1967، حين أعلنت المنطقة منطقة عسكرية مغلقة، قبل أن تتحول لاحقاً إلى مستعمرات كبرى مثل «معاليه أوميم» و«كفار أوميم» و«ألون».

وأضاف أن المنطقة الممتدة من بلدة العيزرية حتى البحر الميت تكاد تخلو من التجمعات الفلسطينية باستثناء الخان الأحمر، الأمر الذي يجعل من اقتلاع التجمع هدفاً أساسياً لربط المستوطنات المحيطة ببعضها وإقامة حزام استيطاني متكامل حول القدس الشرقية.

وأوضح خميس أن سكان التجمع يعيشون حالة ترقب